

خلال 2015 .. وزيادة في الخسائر 670% عن 2014 خسائر صناديق الاستثمار تتخطى 100 مليون دينار



تراجع البورصة خلال 2015 ساهم بشكل كبير في خسائر صناديق الاستثمار الكويتية (قاسم باشا)

التي منيت بها البورصة الكويتية، حيث هبطت أسعار النفط بنحو بلغ 27% لتصل إلى 42,2 دولارا للبرميل مقابل 58 دولارا بنهاية عام 2014. واتخذت تعاملات صناديق الاستثمار في البورصة الكويتية منذ بداية العام رغم الخسائر طابعا شراييا، حيث سجلت عمليات شراء بقيمة الثانية من حيث الخسارة صندوق الراءد التابع لشركة الكويتية للاستثمار بخسائر مني بها بلغت 11 مليون دينار مقابل 4,7 ملايين دينار للعام الماضي، وتتركز استثمارات الصندوق في أسهم البنوك التي تستحوذ على 35% من مجمل استثماراته.

وتداولت تلك الصناديق 32,42 مليار سهم من خلال تنفيذ الشراء مقابل 1,3 مليار سهم تم تداولها من جانب البيع.

كما جاء أداء صناديق الاستثمار الأضعف منذ عام 2008 الذي شهد اندلاع الأزمة المالية العالمية لتراجع محصلتها الشرائية في البورصة من 3 مليارات دينار لتصل بحلول عام 2015 إلى 300 مليون دينار فقط بهبوط حاد بلغ 90%.

وتركزت أغلبية استثمارات الصناديق في أسهم البنوك والاتصالات والعقارات، حيث شكلت أسهم البنوك قرابة نصف استثمارات الصناديق في أسواق الأسهم جاءت خلفها أسهم الشركات العقارية والاتصالات.

ويبلغ صافي قيمة موجودات صناديق الاستثمار نحو 2,11 مليار دينار مقابل 1,64 مليار دينار بارتفاع بلغ 23,4%، فيما يبلغ إجمالي رأسماليها نحو ملياري دينار.

للفترة نفسها من 2014. ويبلغ 41% من استثمارات الصندوق في أسهم البنوك تليها أسهم العقار بنسبة 9,5%، حيث يشكل أسهم «وطني، بيتك، المباني، بوبيان» للبنوك وكيماويات، الكويتية للأغذية» أكبر 5 أسهم يستثمر بها الصندوق. وجاء في المرتبة الثانية من حيث الخسارة صندوق الراءد التابع لشركة الكويتية للاستثمار بخسائر مني بها بلغت 11 مليون دينار مقابل 4,7 ملايين دينار للعام الماضي، وتتركز استثمارات الصندوق في أسهم البنوك التي تستحوذ على 35% من مجمل استثماراته.

وثالثا جاء صندوق مؤشر «جلوبل» الأكبر عشر شركات بخسائر بلغت 10,3 ملايين دينار مقابل 1,5 ملايين دينار خسائر للفترة نفسها من 2014. وجاء صندوق الوطني للسوق النقدي بالدينار على رأس الصناديق التي حققت أرباحا خلال 2015 بنحو بلغ 2,8 مليون دينار مقابل 680 ألف دينار بنمو بلغت نسبته 31%، تلاه صندوق المركز العقاري للسوق النقدي بأرباح بلغت 1,4 مليون دينار مقابل 12,3 مليون دينار، فيما سجلت في الربع الثالث وحده خسائر بقيمة 60 مليون دينار مقابل أرباح 53 مليون دينار حققتها تلك الصناديق في الفترة نفسها من عام 2014. وساهم التراجع الكبير الذي شهدته البورصة الكويتية خلال العام الماضي في الخسائر الكبيرة التي منيت بها صناديق الاستثمار الكويتية، حيث تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 14% على أساس سنوي في نهاية 2015، وبنحو 60% منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وحل صندوق الوطنية الاستثماري التابع لشركة الاستثمارات الوطنية الأكثر خسائر بقيمة 18 مليون دينار مقابل 3 ملايين دينار خسائر بقيمة 15 ديناراً. وبدل فاقد دفتر سمسرة بقيمة 20 ديناراً. طلب نائب سمسار بقيمة 10 دانانير. إصدار شهادة مقيم عقار 100 ديناراً.

16 صندوقاً فقط حققت أرباحاً و42 منيت بخسائر أزمة البورصة الكويتية ترفع الخسائر لمستويات تاريخية

وأصلحت صناديق الاستثمار تسجيل خسائر للربع الثالث على التوالي، حيث بلغت خسائرها في الربع الرابع نحو 20 مليون دينار، فيما سجلت في الربع الثالث وحده خسائر بقيمة 60 مليون دينار مقابل أرباح 53 مليون دينار حققتها تلك الصناديق في الفترة نفسها من عام 2014. وساهم التراجع الكبير الذي شهدته البورصة الكويتية خلال العام الماضي في الخسائر الكبيرة التي منيت بها صناديق الاستثمار الكويتية، حيث تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 14% على أساس سنوي في نهاية 2015، وبنحو 60% منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وحل صندوق الوطنية الاستثماري التابع لشركة الاستثمارات الوطنية الأكثر خسائر بقيمة 18 مليون دينار مقابل 3 ملايين دينار خسائر بقيمة 15 ديناراً. وبدل فاقد دفتر سمسرة بقيمة 20 ديناراً. طلب نائب سمسار بقيمة 10 دانانير. إصدار شهادة مقيم عقار 100 ديناراً.

أحمد موسى تكبدت صناديق الاستثمار العاملة بالسوق الكويتي خسائر كبيرة خلال عام 2015 بلغت 103,77 ملايين دينار، وذلك مقابل خسائر في عام 2014 وصلت إلى 13,4 مليون دينار لترفع بذلك من خسائرها بنحو قياسي بلغ قرابة 670%.

وبلغ عدد الصناديق العاملة في السوق الكويتي خلال عام 2015 نحو 58 صندوقاً سجل منها 42 خسائر مقابل 16 صندوقاً فقط حققت أرباحاً. وواصلت صناديق الاستثمار تسجيل خسائر للربع الثالث على التوالي، حيث بلغت خسائرها في الربع الرابع نحو 20 مليون دينار، فيما سجلت في الربع الثالث وحده خسائر بقيمة 60 مليون دينار مقابل أرباح 53 مليون دينار حققتها تلك الصناديق في الفترة نفسها من عام 2014. وساهم التراجع الكبير الذي شهدته البورصة الكويتية خلال العام الماضي في الخسائر الكبيرة التي منيت بها صناديق الاستثمار الكويتية، حيث تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 14% على أساس سنوي في نهاية 2015، وبنحو 60% منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وحل صندوق الوطنية الاستثماري التابع لشركة الاستثمارات الوطنية الأكثر خسائر بقيمة 18 مليون دينار مقابل 3 ملايين دينار خسائر بقيمة 15 ديناراً. وبدل فاقد دفتر سمسرة بقيمة 20 ديناراً. طلب نائب سمسار بقيمة 10 دانانير. إصدار شهادة مقيم عقار 100 ديناراً.

خصخصة القطاع النفطي لن تمس رواتبكم ونهاية الخدمة الصالح يصدر بياناً لطمأننة عمال النفط قبل يوم من ترتيبات الإضراب الكبير



أسيم الصالح

في الكويت. تنمية وتطوير الأنشطة التي يتم إشراك القطاع الخاص فيها. تعزيز كفاءة عمليات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة وقدرتها على العمل على أسس تجارية.

وأكد الصالح على أن هناك عدة أنشطة جار تقييمها في الوقت الحالي لإشراك القطاع الخاص فيها، ولعمل من أبرز الأنشطة ما يلي:

1 - مشاركة القطاع الخاص في 43 محطة وقود تابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية من خلال إتاحة المجال للمباردين الكويتيين بإدارة وتشغيل تلك المحطات وبالتعاون مع جهات الدولة الداعمة للمباردين مثل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا سيتم نقل العمالة الكويتية الحالية والعاملة في المحطات التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية إلى المحطات الجديدة الجاري إنشاؤها.

2 - التوجه لطرح ترخيصين أو ثلاثة ترخيص لشركات القطاع

بدأنا الخصخصة بـ 43 محطة وقود لشركة البترول

الخصخصة سيشمل شركة ناقلات النفط لتعزيز تنافسيتها

قطاع البتروكيماويات على طريق الخصخصة أيضا

وفي تفاصيل البيان قال الصالح إن التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية حتى 2030، تبنت تطوير برنامج متكامل وشامل لتعزيز دورها في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة النفطية.

وأشار إلى أن أهداف برنامج مؤسسة البترول الكويتية لمشاركة القطاع الخاص تتمثل فيما يلي:

● تمكين القطاع النفطي من التركيز على دوره الرئيسي.

● المساهمة في تنمية القطاع الخاص الكويتي وتفعيل دوره التنموي

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أسيم الصالح إن خطة التنمية للكويت قد تبنت منهج الإصلاح الاقتصادي الذي يرتكز على تعزيز مفهوم الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وذلك من خلال العمل على إيجاد فرص حقيقية للشراكة بين القطاعين المحلي وتطوير القطاع الخاص وجعله شريكاً فعالاً في التنمية الوطنية. وجاء ذلك في بيان صحافي أرسلته وزارة النفط أمس، حيث رد فيه الصالح على ما يتم تداوله مؤخراً من تصريحات من جهات مختلفة داخل الكويت بشأن مشاركة القطاع الخاص في بعض أنشطة مؤسسة البترول الكويتية والتوجه نحو تخصيص القطاع النفطي.

ويأتي هذا البيان في وقت تنظم فيه اتحادات عمال النفط مساء اليوم مؤتمراً صحافياً للرد على ما تنقله الوزارة من إجراءات تقشفية والتنسيق لإضراب كبير.

وفي تفاصيل البيان قال الصالح إن التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية حتى 2030، تبنت تطوير برنامج متكامل وشامل لتعزيز دورها في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة النفطية.

وأشار إلى أن أهداف برنامج مؤسسة البترول الكويتية لمشاركة القطاع الخاص تتمثل فيما يلي:

● تمكين القطاع النفطي من التركيز على دوره الرئيسي.

● المساهمة في تنمية القطاع الخاص الكويتي وتفعيل دوره التنموي

«إيكويت» تدشن مصنع تدوير ثاني أكسيد الكربون



الشيخ عبدالله الأحمد

يذكر أن فكرة مصنع التصنيع أفضل التطورات التكنولوجية لتصنيع منتجات عالية الجودة بصمة الكربونية وتستبدل المصادر التقليدية لإنتاج ثاني أكسيد الكربون.

وأشار إلى أن مصنع يعد دليلاً جديداً على عزم الكويت على تطوير القطاع الصناعي كأحد الروافد الاقتصادية المهمة في تنويع مصادر الدخل وبما يخدم التنمية المستدامة.

تجاه البيئة حيث يستخدم التصنيع أفضل التطورات التكنولوجية لتصنيع منتجات عالية الجودة بصمة الكربونية وتستبدل المصادر التقليدية لإنتاج ثاني أكسيد الكربون.

وأشار إلى أن مصنع يعد دليلاً جديداً على عزم الكويت على تطوير القطاع الصناعي كأحد الروافد الاقتصادية المهمة في تنويع مصادر الدخل وبما يخدم التنمية المستدامة.

أشاد مدير عام الهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد بالجهود الكبيرة والحثيئة التي تبذلها شركة (إيكويت) للبتروكيماويات والهادفة إلى حماية البيئة.

وقال إن قيام الشركة مؤخرا بافتتاح أول مصنع لاسترجاع وتدوير ثاني أكسيد الكربون في البلاد يعد مبادرة بيئية رائدة لحماية البيئة ويترجم الاستراتيجية التنموية للمؤسسات الصناعية الكويتية

أشاد مدير عام الهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد بالجهود الكبيرة والحثيئة التي تبذلها شركة (إيكويت) للبتروكيماويات والهادفة إلى حماية البيئة.

وقال إن قيام الشركة مؤخرا بافتتاح أول مصنع لاسترجاع وتدوير ثاني أكسيد الكربون في البلاد يعد مبادرة بيئية رائدة لحماية البيئة ويترجم الاستراتيجية التنموية للمؤسسات الصناعية الكويتية

سجل قطاع العقار في الكويت نشاطاً جيداً خلال شهر فبراير بدعم من قوة الصفقات في قطاع العقار التجاري وذلك في ظل تزايد التساؤلات تجاه الأفق الاقتصادي هذا العام.

فبالرغم من التقلبات التي شهدتها الأسواق المالية وأسواق النفط إضافة إلى التطورات الجيوسياسية، بلغت مبيعات قطاع العقار خلال شهر فبراير 261 مليون دينار مرتفعة عن مستواها العام الماضي بواقع 17% وعن مستواها خلال يناير بواقع 22%. وقد أنتشر نشاط المبيعات بدعم من قوة مبيعات قطاع العقار التجاري، وحافظت مؤشرات الأسعار على مستوياتها وتحسن نموها.

القطاع السكني وذكر التقرير أن نشاط المبيعات في قطاع العقار السكني لا يزال متراجعا خلال شهر فبراير، فقد تراجع كل من مستوى المبيعات وعدد الصفقات بواقع 28% و29% على أساس سنوي، وبلغت المبيعات المسجلة خلال

261 مليون دينار المبيعات العقارية في فبراير بنمو سنوي 17% الوطني: العقار التجاري يتفوق على «السكني» لأول مرة منذ 8 سنوات

«التجارة» ترفع رسوم معاملات إدارة العقار

– تجديد شهادة مقيم عقار 50 ديناراً.

– بدل فاقد شهادة مقيم عقار 30 ديناراً.

– استبدال شهادة مقيم عقار 30 ديناراً.

– إصدار شهادة لمن يهيمه الامر 50 ديناراً.

– بدل فاقد دفتر سمسرة بقيمة 15 ديناراً.

– طلب نائب سمسار بقيمة 20 ديناراً.

– تجديد طلب نائب سمسار 10 دانانير.

– إصدار شهادة مقيم عقار 100 ديناراً.

تعديل الرسوم التي تتقاضاها إدارة العقار بالوزارة عن المعاملات الخاصة بها على النحو التالي:

– إصدار دفتر سمسرة بقيمة 45 ديناراً.

– تجديد دفتر سمسرة بقيمة 10 دانانير.

طارق عرابي أصدر وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي قراراً وزارياً حول الرقم 129 لسنة 2016 بشأن الرسوم الخاصة بمعاملات إدارة العقار، حيث نص القرار على

خلال ملتقى المسؤولية الاجتماعية بتنظيم «كيبكو» وشركاتها التابعة صرخوه: الاهتمام بالشباب أمر ضروري لتنمية الاقتصاد



د.جيم أورموند وساندرا عثاني وأمل بن علي ودانا الجاسم وفهد الرشيد وعبير العمر خلال الملتقى (أحمد علي)

خلال كلمته لبعض الأمور المهمة لنجاح المنظمات أو المؤسسات للقيام بدورها الاجتماعي، مشيراً إلى أنه لا يمكن تحقيق الأرباح الاقتصادية من دون الاهتمام المجتمعي، وذكر أنه من الضروري حماية البيئة التي تعيش فيها وخطط تحسين مستوى الخدمات الصحية فالعنصر البشري هو ثروة حقيقية.

وقال: عندما نتعامل مع الشركات يكون لدينا استراتيجية، حيث نهتم بالتأثير المستخدم الذي نحن جزء منه ونركز على النتائج والسلوك أو الخبرة أو المواقف والأمور التي تساعد على تنمية المجتمع.

وفي الإطار ذاته، قالت مديرة قسم المسؤولية الاجتماعية للشركات هي «زين للاتصالات واكويت وبنك الكويت الوطني ومجموعة السراي الإعلامية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي» ليكونوا شركاء لنا في هذا الملتقى.

قال الرئيس التنفيذي لشركة كامكو للاستثمار فيصل صرخوه إن الشركة تحرص على أن يكون لها دور فاعل تجاه مساهماتها وتحسين وتعزيز المجتمع وتطوير أداء الشباب الذين هم جيل المستقبل، مشيراً إلى أن الاهتمام بالعنصر البشري أمر مهم لتطوير الاقتصاد.

جاء ذلك خلال كلمته في ملتقى المسؤولية الاجتماعية تحت عنوان «شراكة لمجتمع أفضل» الذي أقيم أمس بتنظيم من شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» وشركاتها التابعة، حيث تضمن الملتقى ورش عمل حول استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية مخصصة لجمعيات النفع العام في الكويت، وقد وجهت «كيبكو» دعوات لـ 150 جمعية نفع عام للمشاركة في هذا الملتقى. وتطرق صرخوه

العمر: شعار «كيبكو» تنمية تجارية بنزعة إنسانية»

عاطف رمضان قال الرئيس التنفيذي لشركة كامكو للاستثمار فيصل صرخوه إن الشركة تحرص على أن يكون لها دور فاعل تجاه مساهماتها وتحسين وتعزيز المجتمع وتطوير أداء الشباب الذين هم جيل المستقبل، مشيراً إلى أن الاهتمام بالعنصر البشري أمر مهم لتطوير الاقتصاد.

جاء ذلك خلال كلمته في ملتقى المسؤولية الاجتماعية تحت عنوان «شراكة لمجتمع أفضل» الذي أقيم أمس بتنظيم من شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» وشركاتها التابعة، حيث تضمن الملتقى ورش عمل حول استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية مخصصة لجمعيات النفع العام في الكويت، وقد وجهت «كيبكو» دعوات لـ 150 جمعية نفع عام للمشاركة في هذا الملتقى. وتطرق صرخوه